الإعلاميون والبؤس والشقاء

أحمد مليكان

الإعلاميون الجنوبين يعانون المرض والبؤس والشقاء واعتبروهم نازحين اعتبروا هذه المقال خطاب موجه لأصحاب القرار في الدولة والمؤسسات الاعلامية وهم الذين عملوا في الحقل الاعلامي في الجنوب والشمال لسنوات طويلة في عدن وصنعاء حيث هؤلاء الإعلاميين الجنوبيين كانوا يعملوا في تلفزيون جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ولكن بعد حرب ١٩٩٤ اخذوهم إلى صنعاء ليعملوا هناك وطلعوهم بقرار رسمي من رئيس قطاع تلفزيون عدن عبدالغني الشميري وعملوا في صنعاء فترة ٢٢ عام ولكن عند الحرب الظالمة للحوثي عام ٢٠١٥ م عادوا هؤلاء الكوادر الاعلامية وغيرهم من الكوادر في المرافق الاخرى مختلف التخصصات إلى ارض الوطن واعتبروهم نازحين نتيجة هروبهم من مناطق الحرب في صنعاء حفاظا على حياتهم و ا نقطعت مر تبا تهم و ينتظر و ن مرتباتهم او المساعدات من المنظمات الدولية وكأنهم لم يكونوا يوما موظفين في الجهاز الاداري للدولة ومدرجين ضمن الموازنة العامة .. حالتهم يرثى لها ولديهم اسر تحتاج إلى الغيث والرعاية حيث يظلون ستة اشهر لم يستلموا الراتب ثم بعد ستة اشهر يصرف لهم حق شهرين فقط والباقي عندهم وتقدموا بشكاوى عدة إلى جهات الاختصاص ولا مجيب .

اذا نناشد الاخ /عبدالناصر الوالي وزير الخدمة المدنية والحل بيده ..لقد مر عليهم عيد الاضحى المبارك هذا العام والحال وصل بهم حد الفقر البائس اصحاب المحلات التجارية اوقفوا عليهم ما يحتاحونه بحجة انهم غير قادرين على السداد واولادهم الذين كانوا زمان في عز ورفاء هم الان يعانون الفقر و البؤس منكوسي الرؤوس والسلطة او الدولة اذن من طين واذن من عجين.. الله يرحم ايام زمان وايام الزمن الجميل حين كانوا في عيش كريم واولادهم مثل غيرهم من الاولاد الذين اباؤهم يستلمون مرتباتهم شهريا .

نتمنى من جهة الاختصاص واصحاب القرار بالدولة والمؤسسات الإعلامية وغيرها من المؤسسات الحكومية إعادة المراجعة ومعالجة اوضاع من عرفوا بالنازحين وهم جنوبيين لم تصرف رواتبهم شهريا وادراجهم ضمن ميزانية الدولة لان خدماتهم طويلة حوالي اربعون عاما موظفون في الإعلام في عدن وفي صنعاء.. والحل بيد وزير الخدمة المدنية الدكتور عبد الناصر الوالي الذي سيدرج اسمائهم ضمن ميزانية الدولة لأنهم جنوبيين وليسوا نازحين ..حسبي الله ونعمل وكيل.

ضعف الإيمان أم ضعف الحكام؟

وسيم عارف العبادي

تساؤلات حول مأساة الفساد والخطف والقتل في بلادنا في هذه الأيام الصعبة، نجد أنفسنا نشهد مأساة تتجلى في أعماق بلادنا، حيث يتواصل الفساد والخطف والقتل دون حسيب أو رقيب.

تتساءل الأذهان هل هو ضعف إيمان ينخر في أرواحنا؟ أم هو ضعف في حكامنا الذين لم يستطيعوا حماية شعبهم وتأمين حقوقهم الأساسية ؟

لقد ضحى شهداؤنا بأرواحهم دفاعاً عن الوطن وأرضه وعرضه ويا للأسف الشديد. واقع مرير يستحق منا أن نناقشه بكل جدية وصدق، لنفهم جذور هذه الأزمة التي تتعاظم يوماً بعد يوم.

هل حقاً هو ضعف إيمان يدفع ببعضنا للتفرقة والانحياز للفساد والظلم؟ هل نحن نفتقد إلى التربية الدينية والأخلاقية التي تحثنا على النزاهة والعدالة؟ أم أن ذلك ناتج عن فشل النظام الحاكم في تحقيق العدالة وتوفير الأمان للجميع؟ نحن بحاجة إلى مناقشة صريحة ومسؤولة لنجد طرقاً لتصحيح المسار والتقدم نحو مستقبل أفضل، حيث يعيش كل مواطن في بلادنا بكرامة وأمان. يجب أن نسأل أنفسنا عن دورنا كمواطنين في تغيير هذا الواقع، وعن مسؤوليتنا في اختيار القادة الذين يضمنون حقوقنا ويحافظون على مبادئ العدالة والمساواة.

إن ما يجري اليوم يجعلنا نتساءل بعمق عن مستقبل بلادنا، وعن كيفية تحقيق التغيير الإيجابي الذي نتطلع إليه جميعاً. لنتحد معاً، كمواطنين وإعلاميين وقادة رأي، لبناء مجتمع يسوده العدل والسلام، حيث لا مكان للفساد والظلم والانحرافات التي تهدد وحدتنا وتقدمنا.

فلنعمل معاً من أجل بلادنا، ولنكن صوت الحق والمنطق، ولنبني مستقبلاً يليق بتضحيات شهدائنا ويحقق آمال أبنائنا في عيش حياة كريمة وآمنة.

ورسالتي إلى القادة المسؤولين، ندعوكم لتحمل المسؤولية الكاملة والعمل الجاد لإصلاح النظام، وضمان أن يكون تضحيات شهدائنا لها القيمة التي تستحقها، وأن نبني مستقبل يكون فيه كل مواطن فخوراً بوطنه ودولته ومجتمعه.

ومن عشال ؟

وضاح بن عطية

سؤال منطقي يفترض توجيهه إلى النائب العام للبلاد وليس إلى طرف آخر فقضية المختطف بن عشال وكل الجنوبيين يعلنون أنهم مع النظام والقانون ولكن لقد أصبح الكثيرون يضيعون إتجاه البوصلة وإلى اين يوجهون بوصلة نقدهم وتضامنهم ..

تضييع جريمة علي عشال عبر الدعوات إلى مليونيات أمر مخالف للقانون وسوف يستغله المتربصون لتضييع القضية وحرفها عن مسارها القانوني كبرى بهذا الحجم وأطرافها عصابات مرتبطة بأجهزة متعددة تقع المسؤولية القانونية للتحرك على القضاء والنائب العام يفترض أن يتحرك مباشرة ..

الجنوبيون بشكل عام متضامنين بكل قوة مع أهالي وهناك طرق عدة يمكن استخدامها للضغط على الجهات للإسراع في اتخاذ الإجراءات القانونية العادلة وملاحقة كل من له علاقة بالجريمة مهما كانت مكانته دون ذلك فهو عبث ..

الضعف باتباع الخطوات والطرق القانونية يخدم العدو والعدو متربص بالجميع وسحب البعض لكي ينجرفون نحو التحريض المناطق والدعوة إلى إثارة الفوضى ومثل هؤلاء لا يخدمون قضية عشال ولا الاستقرار وكلامهم يخدم اجندات أخرى لا غير ..

أصول مهنية في كشف الجريمة وضبط الفاعلين

اللواء/ علي حسن زكي

هناك أصول -قواعد مهنية- في كشف الجرائم وضبط الفاعلين معلومة لذوي التخصص ولديهم ما هو أوسع مما سنستعرضه أدناه «افتراضاً»:

أولاً: الإنطلاق في المتابعة والتحري من الأشخاص نحو معرفة -الفعل- الجريمة مثلاً: هناك عدد من الأشخاص يتجمعوا في ذات مكان وطالما لم يعرف سبب تجمعهم فضلاً عن تكراره فإنه يتحول بالضرورة إلى شبهة وهنا تتم إجراءات التتبع والتحري عن الأشخاص من كل جانب وصولاً إلى الجريمة في حال محاولة الإقدام على ارتكابها وضبط الفاعلين متلبسين -كشف الجريمة قبل وقوعها- في حالات وفي حالات أخرى بعد وقوعها وفي سياقه معرفة درجة مساهمة الفاعلين في الجريمة: فاعل رئيسي - ثانوي - متمالئ - متستر...إلخ كل بحسب درجة مساهمته.

ثانياً: الإنطلاق من -الفعل- الجريمة نحو معرفة الأشخاص وفقاً لإجراءات المتابعة والتحري والضبط والمساءلة المذكورة أعلاه.

ثالثاً: الإنطلاق في التتبع والتحري والضبط والمساءلة من الجريمة والأشخاص الفاعلين في وقت واحد إذ أن اكتشاف الجريمة دون معرفة الفاعلين وضبطهم أو معرفة وقوع الجريمة دون الوصول إلى نتائجها يضل ناقصاً ولا يحقق الغرض بل ربما يترك ثغرة لمثيري اللغط وللمتربصين الذين طالما يحاولوا توجيه الأمور في سياق غير سياقها.

رابعاً: أن لكل جريمة سبب ففي حالة الجرائم الجنائية فإن الأسباب في الغالب تكون اجتماعية - تضارب مصالح - قضايا أراضي - ثأرات...إلخ أمّا في حال الجرائم السياسية بأنواعها فإنها تدخل في إطار الجريمة المنظمة التي يتم التخطيط لها وتمويلها وتوجيهها بالوسائل والأساليب المعلومة لذوي التخصص وبالتالي فإن الفاعلين "منفذين" مما يستوجب ذلك -وهنا بيت القصيد- ليس كشف الجريمة قبل أو بعد وقوعها ومعرفة وضبط الفاعلين على أهميته وحسب ولكن معرفة القوى التي تقف وراء ذلك أفراداً كانوا أو جهات أيضاً ومعرفة اتجاه وتوجّه المخطط المعادي التي تأتي تلك الجريمة/الجرائم في إطاره والذي يستهدف النيل من سيادة الوطن وأمنه واستقراره وحياة ومصالح الناس العامّة والخاصّة وحقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية اليومية بأمن وأمان والتعامل معه بما يلزم....